أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2018-اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج -ARDL

The impact of extraordinary revenues on the balance of the public budget in Algeria- 2000-2018- Testing the relationship using the Co-integration and ARDL approach-

L'impact des recettes extraordinaires sur le solde budgétaire en Algérie 2000-2018- Teste de la relation par la co-integration et le model ARDL

رملي حمزة[1]*، بن جدو سامي[2]

تاريخ الإرسال: 2020/01/28 تاريخ القبول: 2020/11/06 تاريخ النشر: 2021/06/20

ملخص:

هدفت هذه الدّراسة إلى قياس أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL، وارتكزت الدّراسة على مكوّنات الإيرادات الاستثنائية في الجزائر والمتمثّلة في: توزيعات بنك الجزائر، توزيعات سوناطراك، وإيرادات استثنائية تندرج ضمن بند "أخرى".

خلصت الدّراسة إلى غياب تكامل مشترك في العلاقة، ممّا يعني أنّ الإيرادات الاستثنائية المحققة خلال هذه الفترة كانت غير كافية لتقليص عجز الموازنة، وذلك رغم ارتفاعها بشكل محسوس في السنوات الثلاث الأخيرة.

الكلمات المفتاحية : الإيرادات الاستثنائية؛ توزيعات بنك الجزائر؛ رصيد الموازنة؛ عجز الموازنة؛ توزيعات سوناطراك، نماذج ARDL

Abstract:

The objective of this study was to measure the impact of extraordinary revenues on the Algerian budget balance during the period 2000-2018, using the co-integration approach in the context of ARDL models. The study included the components of extraordinary revenues in Algeria, which are: Dividends of the Bank of Algeria, dividends of Sonatrach and other dividends.

The study concluded that there is no co-integration in the relationship between the two variables, which means that the exceptional revenues realized in this period were insufficient to reduce the budget deficit, despite its significant increase in the last three years.

Keywords: extraordinary revenues; Dividends of the Bank of Algeria; Sonatrach dividends; budgetary balance; budgetary deficit; ARDL models.

Résumé:

L'objectif de cette étude était de mesurer l'impact des recettes extraordinaires sur le solde budgétaire algérien dans la période 2000-2018, en utilisant l'approche de Co-intégration dans le cadre des modèles ARDL. L'étude a inclus les composantes des recettes extraordinaires en Algérie, qui sont: Dividendes de la Banque d'Algérie, dividendes de Sonatrach et d'autres dividendes.

L'étude a conclu qu'il n'y a pas de Co-intégration dans la relation entre les deux variables, ce qui signifie que les recettes exceptionnelles réalisées au cours de cette période étaient insuffisantes pour réduire le déficit budgétaire, malgré son augmentation significative dans les trois dernières années.

Mots clés : recettes extraordinaires; Dividendes de la Banque d'Algérie; dividendes de Sonatrach; solde budgétaire; déficit budgétaire; modèles ARDL.

*المؤلف المراسل

[1] Ramli Hamza, Abdelhafid Boussouf University - Mila
[2] Bendjeddou Sami, Abdelhafid Boussouf University - Mila

مقدمة:

منذ ظهور الأفكار الأولى للنظرية الكينزية اتجهت الحكومات إلى الاهتمام أكثر بالانفاق العام والبحث عن موارد لتغطيته، هذا الاتجاه تزايد مع تغير النظرة إلى دور الدّولة في الاقتصاد وفي عملية التنمية عموما، وهو ما أنعكس على المنحى المتزايد للنفقات العامة وظهور مشكلات التمويل وتحصيل الموارد الكافية لإحداث توازن بين نفقات الدّولة وإيراداتها.

هذا الطرح أنتج جملة من الفروض التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق والتحصيل (الضرائب)، وذلك من خلال محاولة معرفة اتجاه ونوع هذه العلاقة. ومن خلال تحليل الموازنة العامة لعديد الدّول اليوم يتّضح أنّ الاهتمام تحوّل نحو حلّ مشكلة عجز الموازنة، هذا الأخير الذي ينتج عموما من المنحى التصاعدي والاتجاه نحو زيادة الإنفاق في هذه الدّول، وذلك بعد كسر القاعدة الكلاسيكية التي تقدّس مبدأ توازن الميزانية.

في الجزائر، يُطرح هذا المشكل بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ولعلّ أهمّ سبب في تفاقم عجز الموازنة هو ارتباط إيرادات الدّولة بالجباية البترولية التي ترتبط بشكل مباشر بسعر برميل النفط، هذا في ظلّ عجز الجباية العادية عن مسايرة الانفاق العام الذّي ورغم انخفاض أسعار النفط منذ 2014 إلا أنه لم يعرف انخفاضا يوازي حجم الأزمة.

إشكالية الدّراسة:

بالنّظر إلى هيكل الإيرادات العامة في الجزائر نجدها تتشكّل من صنفين: إيرادات جبائية إيرادات عادية وأخرى استثنائية، هذه الأخيرة تتكوّن حسب تقارير وزارة المالية من توزيعات بنك الجزائر وتوزيعات سوناطراك وإيرادات أخرى. تُعنى هذه الدّراسة بتسليط الضوء على النّوع الأخير من الإيرادات وذلك من خلال قياس أثرها على رصيد الموازنة في الجزائر (العجز)، خلال الفترة من 2000 إلى 2018، وتنطلق من التساؤلين التاليين:

-إلى أيّ مدى تمّ الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية في تقليص عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

-هل ساهمت الإيرادات الاستثنائية بشكل كاف في تقليص عجز الموازنة في الجزائر خلال نفس الفترة؟

فرضية الدّراسة:

للإجابة عن التساؤل المطروح آنفا، نفترض ما يلي:

-يتزايد الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية مع تزايد عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2018؛

-ساهمت الإيرادات الاستثنائية بشكل كاف في تقليص عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؛

أهداف الدّراسة:

نهدف من خلال هذه الدّراسة إلى قياس أثر الإيرادات الاستثنائية المتمثّلة في توزيعات بنك الجزائر وسوناطراك والإيرادات الاستثنائية الأخرى على رصيد الموازنة، وهذا خلال الفترة 2000- 2018، كما نهدف إلى تحليل هيكل هذه الإيرادات لمعرفة دور كلّ منها في تقليص العجز، هذا باعتبار أنّ هناك تباينا في قيمها.

كما نهدف إلى تحليل ديناميكية هذه الإيرادات من خلال التركيز على تطوراتها منذ بدء انخفاض أسعار النّفط وما تلاه من إجراءات حكومية شملت اللّجوء إلى التمويل بالعجز خلال سنة 2016 والتمويل غير التقليدي خلال الفترة من 2017 إلى 2019.

أهمية الدّراسة:

يكتسي موضوع تمويل عجز الموازنة أهمّية كبرى ضمن الأهداف قصيرة ومتوسطّة المدى للحكومات، وذلك لأنّ التوازنات الاقتصادية الكبرى تعتمد بشكل كبير على معالجة عجز الموازنة، وتتجه الحكومات اليوم إلى تبنّي توليفات من سياسات مالية وأخرى نقدية للوصول إلى الأهداف المسطّرة للنمو الاقتصادي.

ولعلّ أهم آثار عجز الموازنة في المدى القصير هو اختلال التوازنات الكلّية الدّاخلية للاقتصاد، وهو ما ينعكس على متغيّرات كثيرة أخرى كالبطالة والنموّ والاستثمار والتحصيلات الجبائية، وبالتالي فعدم التعامل مع عجز الموازنة بشكل دقيق قد يدخل الاقتصاد في حلقة انكماشية في المدى المتوسط والبعيد. كما يكتسي الموضوع أهمية كبرى من خلال تسليط الضوء على جزء مهمّ من الإيرادات في الجزائر في السنوات الأخيرة وهو ما يُعرف بالإيرادات الاستثنائية.

منهج الدّراسة:

تبعا لطبيعة وأهداف الدّراسة التي نسعى لتحقيقها، تمّ اعتماد المنهج الوصفي التّحليلي لتحليل العلاقة بين متغيري الدّراسة، بالإضافة إلى الأسلوب الكمّي من خلال تحليل التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير (ARDL) للتحقق من صحّة الفرضية المطروحة.

هيكل الدّراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا هاته إلى ثلاث أقسام أساسيين: **القسم الأوّل:** تمّ فيه التطرق إلى مختلف وجهات النظر المتعلّقة بالمالية العامة وكيفية تقسيم النفقات الإيرادات بين الضوابط العلمية والوضعية، كما عرضنا فيه جملة من الدّراسات السابقة حول الموضوع؛ وفي **القسم الثّاني:** قدّمنا قراءة تحليلية للإيرادات الاستثنائية في الجزائر خلال فترة الدّراسة ورصيد الموازنة العامة خلال نفس الفترة. وفي **القسم الثّالث** قمنا بتطبيق نموذج التكامل المشترك لاختبار العلاقة بين الإيرادات الاستثنائية وعجز الموازنة خلال فترة الدّرسة.

1-التأصيل النظري للدّراسة

تهتمّ المالية العامة بنشاط الدّولة المالي، أو تدبير الإيرادات والموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة خلال فترة معيّنة، وعموما فالموازنة العامة هي إجابة مفصّلة عن سؤال كبير هو: من أين تحصل خزينة الدّولة على الموارد الكافية؟ وفيما تنفق هذه الأموال؟

وقد كان النّظام الرّأسمالي في بدايات نشأته يفترض عدم تدخّل الدّولة في الحياة الاقتصادية، ونتيجة لذلك انحصر دور المالية العامة ولم يكن لها دور كبير في السياسات الاقتصادية، لكن وبعد الأزمة العالمية لسنة 1929 ببروز الأفكار الكينزية وما كان لها من أثر في تجاوز تلك الأزمة، وبالتوازي مع ذلك، يظهر الاهتمام الكبير بالمالية العامة في النّظام الاشتراكي أين تسيطر الدّولة على كلّ النواحي الاقتصادية. وعلى الرّغم من انهيار المعسكر الاشتراكي؛ وحتى يومنا هذا تحضى المالية العامة والسياسات المالية بأهمّية كبرى في مخطّطات الحكومات والدّول.

وسنقدّم هنا بعض المفاهيم حول أهم ركائز وعناصر علم المالية العامة، التي لا تخرج عن مصطلحات: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

1-1 النفقات العامة

تعتبر النفقة العامة أداة تستخدمها الدّول لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وتسعى من خلالها إلى تحقيق المنافع القصوى اقتصاديا واجتماعيا، وقد مرّ مفهوم النفقة العامة بتطوّرات صاحبت تطوّر مفهوم الدّولة ودورها في النشاط الاقتصادي.

فقد كانت النظرة الكلاسيكية للدّولة (الدّولة الحارسة) ترى النفقات العامة من منظور المذهب الاقتصادي الحرّ؛ بوصفها النفقات اللازمة لتلبية الحاجات العامة والمتمثلة في العدد الضئيل من المرافق التي تديرها الدّولة، وهو ما ظهر في تقديس هذه المدرسة لمبدأ توازن الموازنة، حيث لا تسمح الدّولة بتحصيل إيرادات تزيد عن حجم النفقات، وهو ما جعل الانفاق يتّسم بطابع جبائي حيادي. كما أنّ Adam Smith كان يرى أنّ الانفاق العام غير منتج، ولا يعدو كونه تحويل للثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ووافقه David Ricardo في ذلك.

ومع تطوّر دور الدّولة في المجال الاقتصادي، لم تعد الدّولة مجرد حارس في الحياة الاقتصادية، وأصبحت النفقات العامة ينظر إليها على أنّها أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وأدى ذلك إلى خروج الموازنة العامة عن منطق التوازن بين النفقات والإيرادات، بل أصبح التمويل بالعجز أهمّ سمات الموازنات العامة للدّول، وقد أثبتت التجارب الحديثة أنّ إحداث عجز منظّم في الموازنة العامة يؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي ويجنب الدولة الأثار الضارة للدورات الاقتصادية (محمد خالد المهايني، 2013، ص16).

وجاءت أولى الأفكار المنظّمة لنظرية الانفاق العام في كتابات Paul A. Samuelson سنة 1954، أين سمّاها في مقال له بنفس السنة بنظرية " النفقات العامة والتنظيم". وتبعه في ذلك كلّ من Musgrave و Peacock سنة 1958 وسمّياها النّظرية الخالصة للانفاق العام (Jesse Burkhead, Jerry Miner, 1971, p25).

وتعتبر إسهامات Adolph Wagner من أهمّ ما جاء في هذا المجال، حيث قدّم ما سمّاه بـ"قانون الزيادة في النفقات العامة"، أين يشرح توقعاته للخمسين أو المئة سنة المقبلة حول ارتفاع المخصصات العامة كنتيجة لما سماه الضغط من أجل التطوّر الاجتماعي للمجتمعات(Richard A. Musgrave, Peggy B. Musgrave, 1989, p114).

وتعرّف النفقات العامة على أنّها:" مبلغ من النقود يخرج من الذّمة المالية للدّوالة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجة عامة" (المرسي السيد حجازي، **2000**، ص **69**). كما تعرّف بأنّها: "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام" (خديجة الأعسر، **2016**، ص **69**).

وقد جرى العرف على تقسيم النفقات العامة إلى قسمين: التقسيم العلمي أو الاقتصادي والتقسيم الوضعي. حيث يندرج ضمن المجموعة الأولى: النفقات العامة التحويلية والحقيقية، النفقات العامة العادية وغير العادية، والنفقات الوظيفية. في حين يندرج في المجموعة الثانية أصناف للنفقات حسب القطاعات: الصحة، الدفاع، التعليم...إلخ

وبشكل عام تلعب النفقات العامة دورا كبيرا في تنشيط الاقتصاد، ولطالما كانت العلاقة بين الانفاق العام والتحصيلات الضريبية موقع جدل بين المفكّرين، حيث نجد في الأدبيات التجريبية أنّ هناك من ركّز على فرضية " الضريبة–الانفاق العام

The tax and spending"، بمعنى أنّ هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين فرض الضرائب والنفقات العامة، وهو ما نجده في كتابات Manage and Marlow وكذلك Blackley سنة 1986، وفي Ram 1988، بينما يرى آخرون ومنهم: Anderson, Wallace, and Warner, Von Furstenberg, Green, andJeong and Jones Joulfaian أنّ العلاقة السابقة في الاتجاه المعاكس، بمعنى أنّ الانفاق هو من يؤثّر في الضريبة، "The tax and spending"، وهناك آراء أخرى لـMiller and Russek تعتبر أنّ هذه العلاقة هي علاقة سببية ثنائية الاتجاه، بينما نجد من يركّز على أنّ الضرائب والانفاق لا تتأثّر بعجز الموازنة، وعلى رأسهم Baghestani and McNown سنة 1994 (Nadeem Iqbal and All, 2010, P612).

1–2 الإيرادات العامة

تعبّر الإيرادات العامة عن الإجابة على الجزء الثاني من السّؤال الذي طرحناه سابقا: من أين تحصل الخزينة العمومية على موارد لتغطية نفقاتها العامة؟ وترتكز الإيرادات عند إعداد الموازنة العامة لأي دولة على أهمّ الموارد التي يمكن تحصيلها على مدار فترة الموازنة والتي تحدّد في قوانين المالية عادة بسنة كاملة.

كانت الإيرادات العامة في العصور الوسطى تقتصر على الدّخول والعائدات المحصّلة من أملاك الدّولة أو ما يسمّى "الدّومين Domaine". ومع ظهرو الأفكار التقليدية، كان الكلاسيكيون ينظرون إلى الإيرادات كوسيلة لتغطية النفقات، وبالتالي فلا توجد حاجة للإيرادات التي تزيد عن ذلك، أمّا المدارس الحديثة فقد رأت أنّ هناك تضخّما في وظائف الدّولة، وبالتالي فهناك حاجة ملحّة لتوسيع نطاق استخدام الموازنة العامة بالشّكل الذّي يساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهر هذا التوسّع بشكل كبير مع تزايد الاهتمام بسياسات التأميم عقب الحرب العالمية الثانية.

وتعرّف الإيرادات على أنّها: "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (محمد عباس محرزي، 2010، ص115).

كما يمكن تعريفها بأنّها: " أداة مالية، تتمثل في مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"(رانيا محمود عمارة، 2015، ص 31).

وتصنّف الإيرادات إلى مجموعات حسب تقسيمات علمية وأخرى وضعية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيفات الإيرادات العامة

التصنيف		الأنواع	الوصف
العلمي	الإيرادات الأصلية والمشتقة	ايرادات أصلية	إيرادات تحصلها الدّولة مباشرة من أملاكها ولا تقتطعها من الأفراد
		ايرادات مشتقة	تحصل عليها الدّولة من اقتطاعات الأفراد وتتمثّل إجمالا في الضرائب والرّسوم
	إيرادات عادية وغير عادية	إيرادات العادية	هي التي تتكرّر بشكل دوري في الموازنة كالضرائب والرّسوم
		إيرادات غير عادية	هي التي لا تكرّر بل تكون بشكل استثنائي كالإصدارات النقدية والقروض والغرامات
	إيرادات اختيارية وإجبارية	إيرادات اختيارية	هي التي تحصلها الدّولة بتفعيل سلطتها السيادية وتتمثّل في الضرائب والرّسوم والغرامات
		إيرادات إجبارية	هي التي تحصّلها الدّولة بشكل اختياري وتتمثّل أساسا في القروض الاختيارية والإعانات
الوضعي	(مثال للموازنة الجزائرية)	إيرادات جبائية	وهي التي تحصلها الدّولة من الضرائب والرسوم المطبقة على الأفراد والمؤسسات
		إيرادات عادية	وتتمثّل في عائدات أملاك الدّولة
		إيرادات استثنائية	وتتمثّل في توزيعات أرباح الشركات المملوكة للدّولة
		الهبات وإيرادات الإرث	وتتمثّل في الهبات وعائدات الأملاك التي لا يوجد ورثتها
		الجباية البترولية	وتتمثّل في الإيرادات المتأتية من الشركات البترولية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (الشلة، 2005، ص8) وتقارير وزارة المالية الجزائرية

1-3 الموازنة العامة

على غرار النفقات العامة والإيرادات العامة، عرفت الموازنات العامة اهتماما متباينا في الحياة الاقتصادية، ويرجع ذلك أساسا إلى تطوّر النّظرة للدّولة ودورها في النشاط الاقتصادي، وعرف الانتقال من الدّولة الحارسة أو الحيادية إلى الدّولة المتدخّلة ثمّ الدّولة المنتجة تطوّرا في المفاهيم والآليات المتّبعة لإعداد الموازنات العامة ووضعها موضع التطبيق.

وأظهر الجدل الحاصل بين الاقتصاديين حول أهمّية السياسات النّقدية والسياسات المالية في رسم السياسات الاقتصادية الكبرى أنّ إحداث توليفة مدروسة بين السياستين يجعل السياسات الاقتصادية أكثر نجاحة وتناسقا، وقسّم هذا الجدل المدارس الاقتصادية إلى قطبين: القطب الأوّل يتزعّمه Milton Friedman والذّي يمثّل التيار النّقدي Monetarism، والقطب الثاني يتزعّمه جون ماينارد كينز الممثّل لتيار السياسات المالية Keynesianism **(** Uusitalo, 1984, p38**)**.

ويُنظر إلى الموازنة العامة على أنّها: "الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون المالية" (توبين علي، 2015، ص2). وتعرّف وفق قانون المحاسبة الفرنسي على أنّها: " وثيقة تنبّؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدّولة أو لأنواع الخدمات" (أديب قاسم جندي وآخرون، 2014، ص4).

ويرى أخرون أنّها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، ممعتمد من السلطة التشريعية المختصة، ويمثل تعبيرًا ماليًا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها" (سعيد عبد العزيز عثمان، 2003، ص460).

وتعدّ الموازنة العامة وفق مبادئ وقواعد محدّدة يمكن تلخيصها في (أمحمد بن البار وآخرون، 2017، ص4):

مبدأ السنوية: وهو يعني أنّ الموازنة تغطّي سنة كاملة قادمة في الإعداد، كما يتم مراقبتها والمصادقة عليها تشريعيا لمدّة سنة، ولا يشترط أن يتمّ العمل ببداية السنة الميلادية، فبعض الدّول تبدأ موازناتها من شهر جويلة. وعموما يتمّ تحديد مبدأ السنوية على أساس أنّ زيادة المدّة عن السنة قد تجعل من التقدير عملية صعبة، كما أنّ خفض المدة عن سنة يجعل عملية التقدير غير فعالة باعتبار عدم تجانس قيمة النفقات في الفترات القصيرة.

✍**مبدأ الشـمول**: هذه القاعدة تعني أن يتمّ تضـمين كلّ النفقات وكلّ الإيرادات في الموازنة، بمعنى أنّ جميع عناصـر الموازنة (إيرادات ونفقات) يجب أن تظهر في حساب واحد حسب قيمتها الإجمالية دون تحديد أو تمييز أو مقاصة.

✍**مبدأ عدم التخصـص**: ويُقصـد بها عدم اقتطاع مبالغ معينة من إيرادات معيّنة لمواجهة إنفاق معيّن، ومثال ذلك: أن يتمّ اقتطاع نفقات صيانة الطرق من الرسوم والضرائب المطبقة على السيارات، ويستثنى من ذلك عمليات النقل والتحويل بين البنود في بعض الحالات.

✍**مبدأ الوحدة**: ويقصد بها أن تكون هناك موازنة واحدة للدّولة تحتوي في وثيقة واحدة على كافة نفقاتها وإيراداتها.

1-4 الدّراسات السّابقة

حضي موضوع الموازنة العامة وآليات التعامل مع عجز الموازنة باهتمام الباحثين على مدار السنوات الأخيرة، ويأتي ذلك كنتيجة للاتجاهات الفكرية نحو تدعيم دور الدّولة في الحياة الاقتصادية، ولعلّ أهمّ مثال عن هذا الاهتمام هو كيفية تعامل الحكومة الأمريكية والاحتياطي الفدرالي الأمريكي مع المؤسّسات الأمريكية الكبرى أو ما أصبح يُعرف بنوع المؤسسات "أكبر من أن تُفلس Too big to fail". وقد ظهر هذا المصطلح سنة 1984 من قِبل عضو الكونغرس الأمريكي Stewart McKinney، وذلك في تدخل حول مؤسّستي The Federal Deposit Insurance Corporation و Continental Illinois. ونلخّص أهمّ الدّراسات السابقة التي اطّلعنا عليها والتي تبحث في هذا الموضوع فيما يلي:

✍**دراسـة أحمد بن البار وآخرون (2017)**: جاءت هذه الدّراسـة تحت عنوان: "تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016"، وانطلقت من التسـاؤل حول هيكل الموازنة العامة في الجزائر، وتمّ فيها التركيز على عجز الموازنة العامة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل إحصائيات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

وخلُصت الدّراسة إلى أنّ هناك تزايدا في عجز الموانة العامة في الجزائر منذ 2009، ويرجع ذلك إلى تزايد النفقات بشكل لا يتوافق مع معدّل الزّيادة في الإيرادات، هذه الأخيرة أرجعتها الدّراسة إلى انخفاض أسعار النّفط في الفترة 2014-2016.

✍**دراسـة عبد الحق بن تفات وآخرون (2018)**: بعنوان: أثر عجز الموازنة على النموّ الاقتصـادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، وهدفت هذه الدّراسـة إلى التحقّق من العلاقة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصـادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016) ، ذلك بأخذ بعض المتغيّرات المسـتقلّة المفسّـرة للنموّ الاقتصـادي بعين الاعتبار، ومن هذه المتغيّرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والتضخّم.

من نتائج النموذج المستخرج (الانحدار الخطّي المتعدّد) أنّ هناك علاقة موجبة وضعيفة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في الجزائر بما يتوافق مع النّظرية الكينزية.

✍**دراسة أديب قاسم شندي وآخرون (2014)**: هذه الدّراسة تحت عنوان: تقييم الموازنة العامة العراقية للمدّة من 2003 إلى 2012، حاول فيها الباحثون معرفة مدى تحقيق تقييم الموازنة العامة العراقية لأهداف الحكومة في الفترة من 2003 إلى 2012، وذلك بقياس أداء الموازنة وفق معايير الكفاءة والفعالية والمعايير الاقتصادية والبيئية الحديثة، ومن بين ما تمّ التوصّل عليه هوو اتجاه الحكومة نحو عجز مخطّط تنامى بعد ذلك ليصبح عجزا هيكليا، بالإضافة إلى ارتفاع نسب تنفيذ الإيرادات وانخفاض نسب النفقات المالية، كما توصل الباحثون إلى عدم وصول الموازنة إلى أهداف تقليص البطالة ورفع مؤشرات التنمية البشرية.

✍**دراسة Nadeem Iqbal and all (2019) بعنوان:** Budget Balance through Revenue or Spending Adjustment: Evidence from Pakistan

اعتمادا على مجموع الفرضيات التي تُعنى بالعلاقة بين التحصيل الضريبي والانفاق العام؛ جاءت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الأربعة والتي تناولناها أعلاه: "العلاقة: الضريبة⇐ الانفاق"، "العلاقة: الانفاق⇐ الضريبة"، "العلاقة: الضريبة ⇔ الانفاق" وعدم وجود هذه العلاقة أصلا. وذلك في سياق قيود الموازنة المؤقتة لحالة باكستان باستخدام البيانات خلال الفترة 1961– 2008.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ النفقات الحكومية في باكستان في فترة الدّراسة كان لها تأثير ضئيل على الضرائب المستقبلية، كما أنّ ضعف الحصيلة الضريبية لا تؤثر على النفقات. وخلص الباحثون إلى أنّ: لا "فرضية الإنفاق– الضرائب" ولا فرضية "الضرائب–الإنفاق" تنطبق على حالة باكستان. وهذا يعني أن قرار الضرائب والإنفاق يتم اتخاذه بشكل مستقل وليس هناك علاقة طويلة المدى بين النفقات الضرائب. وبالتالي فالفرضية الرّابعة هي الصحيحة في حالة باكستان.

2-قراءة في الإيرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة في الجزائر

يعبّر رصيد الموازنة عن الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدّولة، وبعيدا عن التصوّر المحاسبي الذّي يتعامل مع الميزانية بشكل ثابت، بمعنى جرد الموارد والنفقات في لحظة زمنية أو تاريخ معيّن؛ تنظر المالية العامة للدّولة إلى الموازنة العامة باعتبارها حركة يومية بين الأرصدة المتمثّلة في النفقات والإيرادات، وبالتالي فرصيد الموازنة ليس ذلك الذّي يظهر في نهاية السنة بل هو ذلك الذّي يظهر الفرق اليومي بين النفقات والموارد.

على هذا الأساس تحتاج الخزينة العمومية يوميا إلى إحداث توازن بين الحسابين لتوفير التمويل اللّازم للإنفاق العام. ويحدث كثيرا أن يتم الاستعانة بالقروض البنكية لسد العجز الذي يظهر يوميا، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يصنّف ضمن اقتصاديات الاستدانة.

1.2.هيكل إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر

إنّ الحديث عن رصيد الموازنة يحيلنا دائما إلى دراسة هيكل النفقات والإيرادات العامة، بمعنى الإجابة عن سؤال: ما هي مكوّنات أو مصادر موارد الخزينة العمومية في الجزائر؟ وما هي مجالات الانفاق وتقسيماته كذلك؟

وسنركّز هنا على الإجابة على السّؤال الأوّل، وذلك بإلقاء نظرة عن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر لسنة 2018، حسب تقسيمات وزارة المالية والتي تظهر في الجدول التّالي:

الجدول رقم 02: هيكل إيرادات الخزينة العمومية الجزائرية لسنة 2018

Recettes Budgétaires en Millions de DA	إيرادات الموازنة مليون دج
A.Recettes fiscales	**1. إيرادات جبائية**
a) Produits des contributions directes	**1.1إيرادات الضرائب المباشرة**
Dont: IRG/Salaires	أ.الضريبة على الدّخل/الأجور
IRG/Autres	ب. الضريبة على الدّخل/ أخرى
IBS	ج. الضريبة على أرباح الشركات
Autres	د. أخرى
b) Produits de l'enregistrement-Timbre	**2.1. إيرادات التسجيل والطوابع**
c) Produits impôts divers sur affaires	**3.1. إيرادات ضريبية متنوعة على الأعمال**
Dont: TVA/Importations	أ.الضريبة على القيمة المضافة/ الواردات
VA/Intérieure	ب.القيمة المضافة/ الداخلي
TIC	ج. ضريبة الاستهلاك الدّاخلي
TPP	د. الضريبة على المنتجات البترولية
Autres	هـ. أخرى
d) Produits des contributions indirectes	**4.1. إيرادات الضرائب غير المباشرة**
e) Produits des douanes	أ. إيرادات جمركية
f) Autres Recettes non réparties	ب. إيرادات أخرى غير موزعة
B.Recettes Ordinaires	**2. إيرادات عادية**
a) Produits des domaines	**1.2. إيرادات الدومين**
b) Produits divers du budget	**2.2. إيرادات متنوعة للميزانية**
.1.Recettes d'ordre,Dons et Legs	**3.2. إيرادات الهبات والوصايا**
C.Recettes exceptionnelles	**3.الإيرادات الاستثنائية**
a) Dividendes de la Banque d'Algérie	**1.3. توزيعات بنك الجزائر**
b) Dividendes SONATRACH	**2.3. توزيعات سوناطراك**
c) Autres	**2.3. أخرى**
D.Fiscalité Pétrolière	**4. جباية بترولية**
Total Recettes Budgétaires	**مجموع إيرادات الموازنة**

المصدر: موقع المديرية العامة للتقديرات السياسات، وزارة المالية الجزائرية **http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique**

يظهر من الجدول أنّ وزارة المالية ومن خلالها الخزينة العمومية تعتمد تصنيفا وضعيا (أنظر الجدول رقم 01) يقسّم الإيرادت حسب مصدرها إلى قسمين رئيسيين: جبائي وغير جبائي. وتظهر تقسيمات فرعية لكل صنف منهما، وذلك على النّحو التالي:

أ.إيرادات جبائية: وتعبّر عن الموارد الناتجة عن التحصيل الجبائي، ويعتمد هذا الصنف على كلّ التشريعات التي تظهر عادة بشكل سنوي في قانون المالية، وتقسّم هذه التحصيلات إلى قسمين:

–حصيلة الجباية العادية: وتتكوّن من حصائل الرّسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والإيرادات الجمركية المطبّقة على الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، ويستثنى منها تلك المطبّقة على الشركات النفطية العاملة في الجزائر.

–حصيلة الجباية البترولية: وتتكوّن من من حصائل الضرائب المطبقة على أرباح شركة سوناطراك والشركات البترولية العاملة في الجزائر.

ب.إيرادات غير جبائية: وتتكوّن من تلك الإيرادات المحصّلة من أملاك الدّولة والهبات والاملاك التي تؤول الوصاية عليها للدّولة، بالإضافة إلى توزيعات أرباح الشركات العمومية (الشركة المملوكة كليا للدّولة)، وكذلك توزيعات الشركات التي تملك فيها الدّولة حصصا ومساهمات. وتنقسم الإيرادات الجبائية إلى قسمين:

–إيرادات عادية: تندرج فيها إيرادات الدّومين أو أملاك الدّولة والهبات والوصايا؛

–إيرادات استثنائية: وتندرج فيها توزيعات المؤسّسات والشركات المملوكة للدّولة ومساهماتها في شركات أخرى، ولعلّ أهمّ هذه المؤسّسات والتي تخصص لها الدّولة حسابا خاصا في هيكل الإيرادات هي: بنك الجزائر، سوناطراك وأخرى.

2.2.الإيرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة في الجزائر (اختبار الفرضية الأولى)

من خلال تحليل التصنيفات المختلفة وتبويب إيرادات الموازنة العامة في الجزائر يظهر قسم من هذه الموارد تحت إسم الإيرادات الاستثنائية، ومن خلال الأقسام الفرعية لهذا الصنف نجد: توزيعات بنك الجزائر، توزيعات سوناطراك وأخرى.

وتتمثّل توزيعات بنك الجزائر في ذلك الجزء من الأرباح التي تمّ تحقيقها خلال الفترة المحاسبية (سنة كاملة) من طرف بنك الجزائر وقرّر مجلس إدارته توزيعها على المساهمين؛ ولأنّ بنك الجزائر هو بنك الدّولة، فإنّ هذا الجزء سيؤول آليا إلى حساب الدّولة ممثّلا في الخزينة العمومية وفي جانب الإيرادات الإستثنائية تحديدا.

وبالنسبة لتوزيعات سوناطراك فإنّ الأمر هنا لا يتعلّق بتلك الموارد التي تمثّل حصائل الجباية البترولية على أباح سوناطرك، بل يتعلّق الأمر بجزء من أرباح سوناطراك بعد اقتطاع الضرائب المتعلّقة بالجباية البترولية، هذا الجزء عادة يتمّ توزيعه على المساهمين ممثّلين بالدّولة بعد إعداد تقرير مجلس الإدارة السنوي، وتؤول هذه الأرباح الموزّعة إلى حساب الخزينة العمومية في جانب الإيرادات، وبالضبط في باب الإيرادات الاستثنائية.

وينطبق الأمر كذلك على باب "أخرى" في الإيرادات الاستثنائية، حيث تعبّر عن الإيرادات المحصلة من الأرباح الموزّعة للشركات المملوكة للدّولة كلّيا أو مساهمات الدّولة في شركات خاصة أو أجنبية.

ويمثّل الجدول رقم 03 تطوّر حصيلة الإيرادات الاستثنائية في الجزائر بتصنيفاتها الثلاث: توزيعات بنك الجزائر، توزيعات سوناطراك وأخرى للفترة 2000 إلى 2018 وعلاقتها برصيد الموازنة العامة في الجزائر لنفس الفترة.

السنوات	الإيرادات الاستثنائية				رصيد الموازنة
	توزيعات بنك الجزائر (1)	توزيعات سوناطراك (2)	توزيعات أخرى (3)	المجموع (2+3)	المجموع (1+2+3)
2000	**0**	غير متوفّرة	غير متوفّرة	40 015	40 015-
2001	46 600	غير متوفّرة	غير متوفّرة	60 593	107 193
2002	37 600	غير متوفّرة	غير متوفّرة	65 149	102 749-
2003	42 100	غير متوفّرة	غير متوفّرة	65127	107 277-
2004	30 000	غير متوفّرة	غير متوفّرة	91 656	121 656-
2005	48 700	غير متوفّرة	غير متوفّرة	90 743	139 443-
2006	75 300	85 000	311	85 311	160 611-
2007	41 000	85 000	7928	92 928	133 928-
2008	22 500	85 000	360	85 360	107 860-
2009	48 217	85 000	897	85 897	134 114-
2010	121 111	85 000	4 416	89 416	210 527-
2011	137 206	150 000	67 181	217 181	354 387-
2012	115300	130 000	53 201	183 201	298 477-
2013	112075	0	52 600	52 600	164 675-
2014	122655	0	59 801	59 801	182 456-
2015	88707	100 000	38 705	138 705	227 412-
2016	610519	0	59050	59 050	669 569-
2017	919 844	50 000	50 186	100 186	1 020 030-
2018	1 000 000	100 000	39 454	139 454	1 139 454-

الجدول رقم 03: تطوّر الإيرادات الاستثنائية ورصيد عجز الموازنة في الجزائر للفترة 2000–2018 الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:–تقارير بنك الجزائر –التقارير السنوية لشركة سوناطراك

–إحصائيات وزارة المالية: Situation Résumée des Opérations du Trésor -SROT- à Fin Décembre 2018

–تقارير مجلس المحاسبة لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016

يظهر الجدول أنّ رصيد الموازنة في الجزائر كان سالبا على مدار فترة الدّراسة باستثناء عام 2001 أين بلغ رصيدا موجبا بلغ 55 مليار دج، ويعبّر هذا الرّصيد عن إنفاق عام يفوق الإيرادات المحصّلة خلال السنة. كما ويلاحظ أنّه وباستثناء سنة 2001؛ عرف عجز الموازنة تزايدا متسارعا بداية من سنة 2003، حيث قفز من 10 مليار إلى 187 مليار دج سنة 2004، ولعلّ أهمّ مؤشّر على هذا التسارع المتزايد هو أنّه تضاعف 7 مرات خلال 3 سنوات فقط بين 2004 و2007. سنة 2007 كانت السنة التي فاق فيها عجز الموازنة لأوّل مرة الترليون دج، ثمّ 2 ترليون سنة 2011، ليفوق 3 ترليون دج سنوات 2012، 2015 و2014، هذه الأخيرة سجّل العجز فيها رقما قياسيا بتجاوزه 3,18 ترليون دج، بينما تراجع العجز في السنوات الموالية بشكل تدريجي ليصل 1,9 ترليون دج سنة 2018.

في نفس الوقت نجد أنّ هناك اتجاها مستقرا للإيرادات الاستثنائية بشكل عام، حيث تراوحت بين 100 و300 مليار دج خلال الفترة من 2000 إلى 2016، بينما عرفت قفزة كبيرة ابتداء من هذه الأخيرة، حيث انتقلت من 227 مليار دج سنة 2015 إلى أكثر من 600 مليار دج ثمّ فاقت الترليون دج سنتي 2017 و2018. وبالعودة إلى الإحصائيات الفرعية للإيرادات الاستثنائية نجد أنّ سبب هذه القفزة يعزى إلى الزيادة الكبيرة في توزيعات بنك الجزائر في السنوات الثلاث الأخيرة، مع استقرار نسبي للتوزيعات سوناطرك والتوزيعات الأخرى، حيث انتقلت توزيعات بنك الجزائر من 88 مليار دج سنة 2015 إلى أكثر من 600 مليار دج ثمّ فاقت الترليون دج سنة 2018.

ولتوضيح الاتجاه العام للايرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة نقترح الشكل الموالي:

الشّكل رقم 01: الاتجاه العام للايرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة في الجزائر 2000-2018

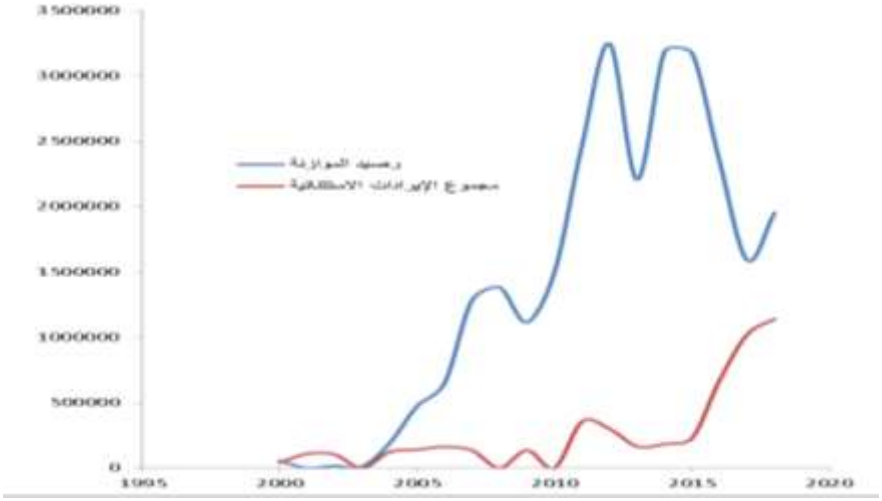

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 03

القراءة الأوّلية للإيرادات الاستثنائية وعجز الموازنة في الجزائر أين تمّ استثناء سنة 2001 التي حققت فيها الموازنة رصيدا موجبا يمكن تقسيمها إلى أبع فترات:

الفترة الأولى: من 2000 إلى 2003 أين تراوح عجز الموازنة ما بين 10 و54 مليار دج، ويُعزى ذلك إلى استقرار في النفقات العامة سواء في الجزء المخصص للتسيير أو التجهيز، كما عرفت هذه الفترة تقاربا بين الإيرادات والنفقات.

وبالعودة إلى الإيرادات الاستثنائية نجدها مستقرة في هذه الفترة حول 100 مليار دج، تمثّل توزيعات بنك الجزائر ما نسبته 40% منها.

الفترة الثانية: من 2004 إلى 2010 أين عرف العجز زيادة متسارعة حيث تضاعف 4 مرات تقريبا بين سنتي 2004 و2011، ويُعزى ذلك إلى الزيادة المتسارعة في النفقات بشقيها، وهو ما رافق تطبيق برنامج دعم النموّ الاقتصادي 2004 2009، أين انتقلت النفقات من 1,8 ترليون دج إلى 5,8. هذه الفترة عرفت ارتفاعا طفيفا في الإيرادات الاستثنائية لتبلغ 354 مليار دج، تُساهم فيها سوناطراك بالنصف تقريبا.

الفترة الثالثة: من 2011 إلى 2015 أين سجّل عجز الموازنة أعلى الأرقام 3,18 سنة 2015، وتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي عرفت فوارقا كبيرة بين الإيرادات والنفقات، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بأكثر من 3,2 ترليون دج بين 2010 و2015، بينما سجلت الإيرادات نموا بـ1,3 ترليون دج فقط، ويُعزى ارتفاع النفقات في هذه الفترة إلى نفقات المخطط الخماسي 2010-2015، بالإضافة إلى تطبيق زيادات الأجور بأثر رجعي منذ 2008 في عديد القطاعات. هذه الفترة عرفت كذلك تذبذبا في الإيرادات الاستثنائية، لكنها تراوحت حول 200 مليار دج، وكانت مساهمة بنك الجزائر فيها هي الأكبر.

الفترة الرابعة: من 2016 إلى 2018، حيث عرفت هذه الفترة انخفاضا في النفقات العامة من جهة وزيادة معتبرة في الإيرادات وهو ما ساهم في تقليص العجز من 3,17 ترليون دج سنة 2015 إلى 1,9 سنة 2018. بالتوازي مع ذلك عرفت هذه الفترة قفزة كبيرة للإيرادات الاستثنائية، حيث تضاعفت 5 مرات في ظرف 3 سنوات، أين انتقلت من 227 مليار دج إلى أكثر من 1,1 ترليون دج. وبالعودة إلى هيكل الإيرادات الاستثنائية نجد أنّ هذه القفزة مصدرها الارتفاع الكبير في توزيعات بنك الجزائر؛ أين تضاعفت بأكثر من 11 مرة بين سنتي 2015 و2018، أين بلغت 1 ترليون دج.

كخلاصة يمكن القول أنّه لا يلاحظ أنّ هناك اتجاها متناسقا بين منحنى عجز الموازنة والإيرادات الاستثنائية خلال فترة الدّراسة ما عدا ما يظهر من ارتباط عكسي في الفترة 2015-2018.

ولتوضيح هيكل الإيرادات الاستثنائية والمقارنة بين مساهمة كلّ قسم من الأقسام المدروسة في مجموع الإيرادات الاستثنائية نقترح الشّكل الموالي:

الشّكل رقم 02: هيكل الإيرادات الاستثنائية في الجزائر في الفترة 2000–2018

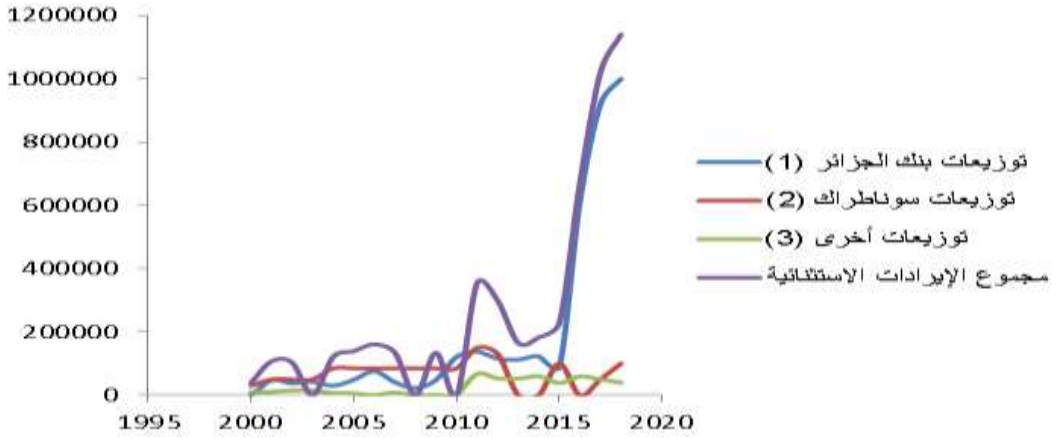

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 03

يظهر الشّكل أنّ الإيرادات الاستثنائية عرفت استقرارا في العشرية الأولى من فترة الدّراسة، أين تراوحت بين 100 مليار دج و 200 مليار دج، وكانت الحصة الكبرى من المساهمة في مجموع الإيرادات الاستثنائية لتوزيعات شركة سوناطراك، وتأتي توزيعات بنك الجزائر في المرتبة الثانية، بينما سجلت التوزيعات الأخرى مساهمة طفيفة.

في الفترة بين 2010 و2015 ارتفعت الإيرادات الاستثنائية بشكل محسوس لتصل 354 مليار دج سنة 2011 كانعكاس لارتفاع مساهمة توزيعات سوناطراك، بينما عرفت تذبذبا في السنوات اللاحقة إلى 2015.

عرفت الإيرادات الاستنائية طفرة ابتداء من سنة 2016 أين بلغت 600 مليار دج ثمّ فاقت الترليون دج في سنتي 2017 و2018، وبالعودة إلى هيكل هذه الإيرادات نجد أنّ الارتفاع سببه الزيادة الكبيرة في توزيعات بنك الجزائر التي قفزت من 88 مليار دج سنة 2015 إلى 1000 مليار سنة 2018.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الإيرادات الاستثنائية مملة في توزيعات بنك الجزائر وتوزيعات سوناطراك وتوزيعات المؤسسات الأخرى المملوكة للدّولة لم تتطوّر في نفس اتجاه عجز الموازنة العامة في أغلب سنوات الدّراسة، فقد عرفت استقرارا في السنوات الأولى رغم تفاقم عجز الموازنة منذ 2004 وصولا إلى 2015، بينما اقتصر الاتجاه نحو الاعتماد أكثر على هذا النّوع من الإيرادات بزيادة عجز الموازنة على السنوات الأخيرة؛ وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية الأولى للدّراسة واستدالها بما يلي: لم تسجّل الموازنة العامة في الجزائر اعتمادا متزايدا على الإيرادات الاستثنائية بما يوازي الزيادة في عجز الموازنة خلال الفترة 2000-2018.

3- منهجية القياس وتحليل النتائج

بعد تحليل الإحصائيات المتعلّقة بهيكل الإيرادات الاستثنائية ورصيد (عجز) الموازنة في الجزائر في الفترة ما بين 2000- 2018؛ وبعدما تبيّن أنّه لا توجد ارتباطات محسوسة بين متغيّري الدّراسة، إلا ما تعلّق بالفترة 2015-2018،

سنستعرض في هذا الجزء تحليلا قياسيا لهذه العلاقة باستخدام التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL، وذلك للتأكّد من وجود (عدم وجود) علاقة بين متغيّري الدّراسة وبالتالي التأكد من تأثير الإيرادات الاستثنائية على عجز الموازنة من عدمه.

3–1منهجية القياس

سوف نستخدم في دراستنا هذه منهج حديث في التكامل المشترك يسمى باختبار الحدود (The Bounds Testing Approach) وهذا في إطار تقدير نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير والمعروفة باسم نماذج ARDL، المطورة من طرف كل من Pesaran and Pesaran (1995)، Pesaran and Smith (1998)، Pesaran (1999) and Shin، Pesaran et al (2001). وعكس اختبارات التكامل المشترك بمفهوم Engle and Granger (1987)، Johansen (1991) و Gregory and Hansen (1996) التي يتطلب تطبيقها لكي تكون نتائجها دقيقة أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الرتبة بالإضافة الى أنّ حجم العينة يجب أن يكون كبيرا، يتميز اختبار الحدود بكونه يتجاوز هذين المشكلتين، وذلك لكونه:

– يمكن تطبيقه إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة واحد صحيح أو مزيج ما بين الدرجة صفر والدرجة واحد صحيح، وغير ذلك لا يمكن تطبيق منهج اختبار الحدود.

– يمكن تطبيق اختبار الحدود إذا كان حجم العينة صغيرا، عكس الاختبارات الأخرى التي تتطلب لتطبيقها أن يكون حجم العينة كبيرا.

– استخدام منهج اختبار الحدود يساعد على تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل في آن واحد.

وتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في دراستنا هذه سوف يتم من خلال تقدير صيغة تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) كما يلي:

$$\Delta SB_t = \alpha_0 + \theta_1 SB_{t-1} + \theta_2 DBA_{t-1} + \theta_3 DSS_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} B_{1i}\Delta SB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} B_{2i}\Delta DBA_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} B_{3i}\Delta DSS_{t-i} + \mu$$

Δ: معامل الفروق الأولى.

μ: حد الخطأ العشوائي.

وفي هذه المعادلة، تتمثل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك فيما يلي: $H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_0: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq 0$

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، يستلزم القيام بالإجراءات الأربعة التالية:

– اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج انحدار ذاتي غير مقيد مع وجود حد ثابت فقط.

– تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة التقدير OLS. ولاختيار كل نموذج من هذه النماذج نقوم بإلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيمة المطلقة لإحصائية ستودنت الخاصة به أقل من الواحد صحيح وذلك بشكل متتالي.

– اختبار معنوية المعالم المقدرة للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة. ولذلك نحسب احصائية فيشر F من خلال اختبار Wald.

– مقارنة احصائية فيشر المحسوبة مع القيم الجدولية المقترحة من طرف Pesaran et al (2001). فإذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) فلا يمكن رفض فرضية وجود علاقة التكامل المشترك، أما فإذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أصغر من قيمة الحد الأدنى I(0) فذلك يعني عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، بينما إذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة تقع بين الحد الأعلى والأدنى، فلا يمكن اتخاذ القرار لتحديد عمّا إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

1- اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.

3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL- ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL- ECM.

3-2- تحليل النتائج

لتحليل نتائج النموذج يتوجّب علينا دراسة استقرارية متغيّرات الدّرسة أوّلا، ثمّ اختبار التكامل المشرك وفق منهج ARDL.

3-2-1- دراسة استقرارية المتغيرات

يعدّ تحليل استقرارية السلسلة الاحصائية أمرا هاما وضروريا قبل عملية التقدير. في الواقع، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة نبحث عن التحويلات التي يمكن أن تجعلها مستقرة، يمكننا بعد ذلك استخدام نموذج لتقدير السلسلة المحوّلة. هناك طريقتان للكشف عن عدم الاستقرارية:

– الرسم البياني للسلسلة ودالتها للارتباط الذاتي (correlogram).

– الاختبارات الاحصائية الأكثر رسمية للكشف عن جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

تجدر الإشارة إلى أنه في عملنا هذا سوف نعتمد على الاختبارات الإحصائية وبالخصوص اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للكشف عن استقرارية سلسلة كلا من: توزيعات بنك الجزائر (DBA)، توزيعات سوناطراك وشركات أخرى (DSS) ورصيد الموازنة (SB). تطبيق اختبار ADF لاختبار استقرارية السلاسل محل الدراسة أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم(04): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة

متغيرات الدراسة	درجة التأخيرات		القيم المحسوبة لإحصائية ADF		القيم الحرجة عند مستوى 5%		درجة التكامل
	في المستوى	في الفرق الأول	في المستوى	في الفرق الأول	في المستوى	في الفرق الأول	
DBA	P=1	P=0	1.9546	-2.4591	1.9614	-1.9628	**I(1)**
DSS	P=1	P=1	-2.4584	-2.4905	-3.7104	-1.9628	**I(1)**
SB	P=1	P=0	-0.2222	-4.1118	-1.9614	-1.9628	**I(1)**

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.0

نتائج اختبارات الاستقرارية الموضحة في الجدول (04) أعلاه، تشير إلى أنه وباستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) في اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة نجد أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، غير أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها مما يدل على أنّ جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1) \backsim (X_i)$، ويتضح ذلك جليا من خلال القيم المطلقة لإحصائية ADF التي تفوق القيم المطلقة للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكن إدخالها في معادلات الانحدار تعبيرا عن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل فيما بينها (التكامل المشترك).

ونظرا لأنّ كل المتغيرات محل الدراسة لا تفوق درجة تكاملها الواحد صحيح، بالإضافة إلى أنّ حجم العينة صغير (n=19)، ارتأينا تطبيق منهج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL الذي يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير، شريطة أن لا تتجاوز درجة استقرارية المتغيرات عن الواحد الصحيح.

3-2-2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL (اختبار الفرضية الثانية)

كما سبقت الإشارة إليه، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم القيام بأربعة إجراءات، الإجراء الأول يتمثل في تحديد فترة التأخير المثلى لصيغة UECM، الإجراء الثاني يتمثل في تقدير صيغة UECM، الإجراء الثالث يتمثل في اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة والإجراء الرابع والأخير، يتمثل في مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة للمتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة مع القيم الجدولية المقترحة من طرف Pesaran et al (2001).

بالنسبة لفترة التأخير المثلى لصيغة تصحيح الخطأ، فإنه يمكن تحديدها من خلال خمسة معايير يوفرها برنامج Eviews 10.0 والمتمثلة في: معيار معلومات AKAIKE (AIC)، معيار معلومات Schwarz (SC)، معيار معلومات Hannan and Quinn (HQ)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE)، ومعيار LR. وقد أكدت جميع المعايير على أنّ فترة التأخير المثلى هي 2 (P=2)، كما هو موضح في الجدول (05) التالي:

الجدول رقم (05): فترة التأخير المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: SB DBA DSS
Exogenous variables: C
Date: 01/14/20 Time: 09:32
Sample: 2000 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-702.1737	NA	2.15e+32	82.96161	83.10865	82.97623
1	-669.4795	50.00301	1.36e+31	80.17405	80.76220	80.23252
2	-646.2287	27.35377*	2.89e+30*	78.49750*	79.52676*	78.59981*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.0

بالنسبة لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار منهج الحدود، لاختبار مدى امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كلا من رصيد الموازنة (SB)، توزيعات بنك الجزائر (DBA) وتوزيعات سوناطراك وشركات أخرى (DSS)، فقد جاءت موضحة في الجدول رقم (05) التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.182175	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.0

ويتضح من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود أنّ قيمة احصائية فيشر المحسوبة (F) جاءت أقل من الحدود الدنيا I(0) عند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5% و1%، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين رصيد الموازنة (SB)، توزيعات بنك الجزائر (DBA) وتوزيعات سوناطراك وشركات أخرى (DSS). وفي ظل هذه النتيجة لا يمكننا تقدير الآثار الطويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL، وبالتالي فالزيادة المحققة في الإيرادات الاستثنائية تعتبر كافية للتأثير إيجابا على رصيد الموازنة الذّي عرف عجزا على طول فترة الدراسة. وبناء على ذلك نرفض فرضية الدّراسة التي مفادها: يوجد أثر إيجابي للإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة في الجزائر في الفترة 2000-2018،

ونستبدلها بالفرضية البديلة: لم تساهم الإيرادات الاستثنائية بشكل كاف لتقليص عجز الموازنة في الجزائر في الفترة 2000-2018.

خاتمة

مع تطوّر دور الدّولة في المجال الاقتصادي، أصبح يُنظر إلى الموازنة العامة على أنّها أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي، وأدى ذلك إلى الخروج عن منطق التوازن المقدّس للنظرية الكلاسيكية، بل أصبح التمويل بالعجز أهمّ سمات الموازنات العامة للدّول، أين أثبتت التجارب الحديثة أنّ العجز المنظّم يؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي ويجنب الدولة الأثار الضارة للدورات الاقتصادية.

وبالعودة إلى ما جاء في هذه الدّراسة نجد أنّ هناك تقسيمات مختلفة لهيكل النفقات والإيرادات حسب التصنيف المعتمد في كلّ دولة، أين يطغى التقسيم الوضعي على التقسيمات العلمية، وهو ما يتّضح بشكل جليّ في هيكل الإيرادات في الجزائر الذّي ينقسم إلى إيرادات جبائية بقسميها: الجباية العادية والجباية البترولية، والإيادات غير الجبائية والتي تنقسم إلى: إيرادات عادية وإيرادات استثنائية.

وقد ركّزنا على الإيرادات الاستثنائية في هيكل الإيرادات الكلّية في الجزائر، وتبيّن أنّه يندرج تحت هذا البند كلّ من: توزيعات بنك الجزائر، توزيعات سوناطراك وإيرادات استثنائية أخرى. ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه الإيرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلصنا إلى ما يلي:

– تسجيل عجز في الموازنة العامة في الجزائر على امتداد فترة الدّراسة باستثناء فائض بسيط سنة 2001؛

– تسارع كبير في ارتفاع عجز الموازنة في الجزائر ابتداء من 2004، ويُعزى ذلك إلى زيادة النفقات العامة بالموازاة مع البدء في تطبيق مخطط التنمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE)؛

– بلوغ مستويات كبيرة من عجز الموازنة في الفترة ما بين 2010 و2015 فاقت 3 ترليون دج، تُعزى أساسا إلى زيادة النفقات العامة في شق التسيير بسبب الزيادات في الأجور وبأثر رجعي من 2008 استجابة للمطالب الاجتماعية في عديد القطاعات، والزيادات في نفقات التجهيز التي مردّها إلى البدء في تطبيق المخطط الخماسي للتنمية 2010-2015 ، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط والاعتماد بشكل كبير عن الفوائض المالية المتأتية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) الذي فاقت موارده 8 ترليون دج.

– رغم إجراءات تخفيض النفقات بعد انخفاض أسعار البترول؛ إلّا أنّ عجز الموازنة استمرّ في تسجيل أرقام كبيرة لسنة 2016 أين بلغ 2 ترليون دج، وهذا رغم الاعتماد على ما يسمّى القرض السندي الذي فاقت موارده 600 مليار دج.

– سجّل عجز الموازنة انخفاضا نسبيا سنتي 2017 و2018، وبالرّجوع إلى هيكل الموازنة يتبيّن أنّ الانخفاض مردّه إلى ارتفاع طفيف في الجباية العادية والبترولية، وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع الإيرادات الاستثنائية وعلى رأسها توزيعات بنك الجزائر التي فاقت 1 تليون دج، بمعنى أنّها يمكن أن تغطّي تقريبا قسم مهم من النفقات كوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم.

– بيّنت النتائج أنّ هناك استقرارا في الإيرادات الاستثنائية أين ساهمت توزيعات سوناطراك بالجزء الأكبر في العشرية الأولى لفترة الدّراسة نسبة إلى مجموع الإيرادات، بينما بدأ ارتفاع توزيعات بنك الجزائر ابتداء من 2009، كما عرفت الفترة من 2016 إلى 2018 قفزة كبرى في توزيعات بنك الجزائر أين فاقت 1 ترليون دج سنة 2018، وتُعزى هذه الزّيادة إلى الموارد المتأتية من تطبيق المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض لسنة 2017، والتي تسمح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية عن طريق التمويل غير التقليدي؛

–أظهرت نتائج تحليل الإحصائيات المتعلّقة بالإيرادات الاستثنائية ورصيد الموازنة أنّه لا يوجد اتجاه عام واحد لهذين المتغيّرين ما عدا في السنوات الأخيرة التي عرفت انخفاضا في الجباية البترولية، كما بيّنت الدّراسة أنّه لا توجد علاقة بين المتغيّرين، بمعنى أنّ الإيرادات الاستثنائية لم تكن كافية لتقليص عجز الموازنة في الجزائر على مدار فترة الدّراسة، باستثناء وجود اتجاه متعاكس لمتغيّري الدّراسة في الفترة 2016 إلى 2018، أين انخفض عجز الموازنة بعد القفزة الكبيرة للإيرادت الاستثنائية؛

–من خلال تطبيق التكامل المشترك وفق منهج ARDL تبيّن أنّ جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، غير أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها مما يدل على أنّ جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي إمكانية إدخالها في معادلات الانحدار تعبيرا عن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل فيما بينها (التكامل المشترك)؛

–نظرا لأنّ متغيرات الدراسة لا تفوق درجة تكاملها الواحد صحيح، بالإضافة إلى صغر حجم العينة (n=19)، قمنا بتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL الذّي يشترط هنا أن لا تتجاوز درجة استقرارية المتغيرات الواحد الصحيح؛

– تطبيق اختبا التكامل المشترك بيّن أنّ قيمة احصائية فيشر المحسوبة (F) جاءت أقل من الحدود الدنيا I(0) عند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5% و1%، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين رصيد الموازنة (SB)، توزيعات بنك الجزائر (DBA) وتوزيعات سوناطراك وشركات أخرى (DSS). وفي ظل هذه النتيجة لا يمكننا تقدير الآثار الطويلة والقصيرة الأجل لنموذج ARDL. وبالتّالي يمكن القول أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيرادات الاستثنائية على تقليص عجز الموازنة في الجزائر في الفترة 2000-2018، وذلك رغم وجود علاقة عكسية ظاهريا في الفترة 2016-2018.

انطلاقا من هذه النتائج نقترح ما يلي:

– ضرورة البحث عن بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة في الجزائر في ظل إخفاق الإيرادات الاستثنائية من جهة، وعدم مجاراة الإيرادات الجبائية سواء العادية أو البترولية من جهة أخرى؛

– إعادة النّظر في النظام الجبائي في الجزائر بشكل يساعد على توسيع الوعاء الجبائي أفقيا، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلّية في القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية، خاصة تلك المتعلّقة بالفلاحة والسياحة؛

– استحداث استراتيجية قصيرة ومتوسّطة المدى لوضع توليفة من السياسات المالية والنقدية لإحداث التوازنات الكبرى في الاقتصاد، خاصة ما تعلّق بالموازنة، وعدم تحميل السياسة النّقدية لفشل السياسات المالية في ظلّ عدم استقلالية بنك الجزائر؛

– تثمين الموارد المتأتّية من أملاك الدّولة والشركات المملوكة لها ومساهماتها في مختلف الشركات، وذلك وفق عصرنة تسيير هذه المؤسّسات بشكل يجعلها أكثر مردودية اقتصادية بتتبّع مصير الاستثمارات العمومية في هذه الشّركات؛

– ترشيد نفقات الموازنة بالاعتماد على رقمنة الإدارات العمومية والوزارات التي تعرف ارتفاعا في ميزانية التسيير؛

– عقلنة التوظيف في القطاع العمومي بشكل يرفع من إنتاجية العاملين ويخفّض من عبء كتلة الأجور؛

– ضرورة رقمنة وزارة المالية وكل المصالح المرتبطة بالتحصيل الضريبي والاستثمار لتخفيض معدّلات التهرّب الضريبي ورفع معدّل التحصيل الجبائي؛

–استثمار أموال صندوق ضبط الموارد في المدى المتوسط والطويل، وذلك بزيادة مساهمات الدّولة وتوسيع دائرة الشراكة العمومية الخاصة PPP.

قائمة المراجع:

1. أديب قاسم جندي وآخرون، (2014)، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة من (2003-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد15، المجلد1.
2. أمحمد بن البار وآخرون، (2017)، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الدّراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 8.
3. توبين علي، (2015)، عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد2.
4. خديجة الأعسر، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية.
5. رانيا محمود عمارة، (2015)، المالية العامة الإيرادات العامة، ط1، مركز الدّراسات العربية للنشر والتوزيع.
6. سعيد عبد العزيز عثمان، (2003)، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. محمد خالد المهايني، (2013)،محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة.
8. محمد عباس محرزي، (2010)، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. المرسي السيد حجازي، (2000)، مبادئ الاقتصاد العام– النفقات والقروض العامة– الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

1. Jesse Burkhead, Jerry Miner, (1971) Public Expenditure, The Macmillan Press Ltd.
2. Nadeem Iqbal and All, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, The Pakistan Development Review, Vol. 49, No. 4, Papers and Proceedings PARTS I and II The 26th Annual General Meeting and Conference of the Pakistan Society of Development Economists Islamabad, December 28 - 30, 2010 (Winter 2010).
3. Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave, (1989), Public Finance In Theory And Practice, Mcgraw-Hill Book Company.